

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١
وتقرير الفحص المحدود عليها

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار

أ.د/ محمد لطفى حسونه

المحتويات

رقم الصفحة

٢	١- تقرير الفحص المحدود.
٣	٢- قائمة المركز المالي الدورية.
٤	٣- قائمة الدخل الدورية.
٥	٤- قائمة الدخل الشامل الدورية.
٦	٥- قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية.
٧	٦- قائمة التدفقات النقدية الدورية.
(٨ - ٣٢)	٧- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية.
(٣٣ - ٥٠)	٨- أهم السياسات المحاسبية المطبقة.

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) (ش.م.م)

المقدمة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ للشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) - شركة مساهمة مصرية - وكذا القوائم الدورية للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتتصدر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. وبقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج:

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في: ٢٣ / ٥ / ٢٠٢٣



مراقب الحسابات

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م (٣٠٤٤٠)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٩٠)
عضو جمعية المحاسبين الأمريكيين
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار

أ.د/ محمد لطفى حسونه
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م (٥١٦٧)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٩)
حسونه و خليل



الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي الدورية في ٢٠٢٣/٣/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	رقم الإيضاح	بيان
			<u>الأصول</u>
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
٤ ٥٧١ ٩٣٣	٤ ٧٣٣ ٦٥٤	(٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١ ٦٢٣ ٣١٦	١ ٤٥٥ ٦٦٦	(٤)	أصل حق انتفاع - أصول مؤجرة تمويليًا - (بالصافي)
٢ ٦٨٧ ٥٤٨ ٦٤٣	٢ ٩٦٨ ٧٠٤ ٩٥٣	(٦)	عملاء تأجير تمويلي - طويلة الأجل (بالصافي)
٢ ٦٩٣ ٧٤٣ ٨٩٢	٢ ٩٧٤ ٨٩٤ ٢٧٣		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
١ ٢١١ ٩٨٤ ٤٧١	١ ٢٥٣ ٦٠٨ ٤٠٣	(٦)	عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الأجل (بالصافي)
٨٠ ٩٢٣ ٦٦٠	٨٣ ٦١٤ ٨٥٥	(٥)	أصول محتفظ بها بغرض البيع
٢٢ ٢٧٢ ٣٩٥	١٤ ٦٨٤ ٢٤٠	(٧)	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (بالصافي)
٥١ ٩٢٥ ٧٠٩	٩٦ ٢٧٥ ٢١٩	(٨)	النقدية وما في حكمها (بالصافي)
١ ٣٦٧ ١٠٦ ٢٣٥	١ ٤٤٨ ١٨٢ ٧١٧		مجموع الأصول المتداولة
٤ ٠٦٠ ٨٥٠ ١٢٧	٤ ٤٢٣ ٠٧٦ ٩٩٠		إجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية والالتزامات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٥٢ ٣٢٣ ٣٢٩	٢٥٦ ٨٣٣ ٩٧٧	(١٠)	الاحتياطيات
١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	٢٥٣ ٣٩١ ١٠٩	(١١)	الأرباح المرحلة
٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	٩٥ ٢٩٩ ٩١٠		صافي ارباح الفترة / العام
٧٢٥ ٩١٤ ٤٨٣	٨٠٥ ٥٢٤ ٩٩٦		مجموع حقوق الملكية
			<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
٢ ١٤٢ ٩٣٨ ٢٢٨	٢ ٣٦٥ ٥٥١ ٨٥٨	(٢/١٢)	قروض ومراجبات طويلة الأجل
١ ٢٥١ ٨٨٠	١ ١٣٨ ٣٤٩	(١/١٣)	دائنو تأجير تمويلي - طويلة الأجل
٢ ١٤٤ ١٩٠ ١٠٨	٢ ٣٦٦ ٦٩٠ ٢٠٧		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ١٨٣ ٤٧١	(١/١٤)	مخصصات
١ ٠٣٦ ٧٦٢ ٩٠٦	١ ٠٧٦ ٣٧٨ ٠١٩	(٣/١٢)	القروض والمراجبات قصيرة الأجل - الجزء المستحق خلال عام
١١٦ ٩٨٢ ٦٧٥	١٣١ ٧٥٥ ٦٦٢	(١٥)	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
٥٧٩ ٤٥٤	٥٣١ ٠١٨	(٢/١٣)	دائنو تأجير تمويلي - قصيرة الأجل
٢٧ ٤٢٠ ٥٠١	٤٠ ٠١٣ ٦١٧	(١٦)	ضريبة الدخل الجارية
١ ١٩٠ ٧٤٥ ٥٣٦	١ ٢٥٠ ٨٦١ ٧٨٧		مجموع الالتزامات المتداولة
٤ ٠٦٠ ٨٥٠ ١٢٧	٤ ٤٢٣ ٠٧٦ ٩٩٠		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- تقرير الفحص المحدود مرفق.
- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٧) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ/ محمد محسن محمد محبوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

أ/ خالد سرحان

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		بيان	رقم الإيضاح
من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٣/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/٣/٣١		
١٠٣ ٥٠٣ ٣٩١	٢٠٠ ٥٤٤ ٢٥٢	إيرادات النشاط	
		<u>يخصم:-</u>	
(٦١ ٩٩٤ ٥٢٢)	(١٣٤ ٧٧١ ٤٤٤)	تكاليف النشاط (فوائد تمويلية)	
٤١ ٥٠٨ ٨٦٩	٦٥ ٧٧٢ ٨٠٨	مجموع الربح	
		<u>يخصم:-</u>	
١٩ ٩٣١ ٧٢٥	١٩ ٦٧٣ ٨٩٦	مصروفات عمومية وإدارية	(١٧)
٢١١ ٩٢٤	٢٠٥ ٨٣٩	إهلاك الأصول الثابتة	(٣)
٢٤٠ ١٥٠	١٦٧ ٦٥٠	اهلاك حق الانتفاع - لأصول مؤجرة تمويلياً	(٤)
٨٠ ٧٤٢	٧٩ ٢٩٧	فائدة حق الانتفاع - لأصول مؤجرة تمويلياً	(١٣)
--	٢٢ ٤٩٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة - بخلاف مخصصات الإهلاك والاضمحلال	(٢/١٤)
(٢٠ ٤٦٤ ٥٤١)	(٢٠ ١٤٩ ١٧٤)	صافي ربح النشاط	
٢١ ٠٤٤ ٣٢٨	٤٥ ٦٢٣ ٦٣٤	<u>يضاف:-</u>	
٢٣٠ ٥٠١	١٢ ٦٥١ ٣٧٣	رد خسائر ائتمانية متوقعة	(١٤)
٧٦٩ ٥٧٨	٩٩٥ ٩٦٥	فوائد دائنة	
١٧ ٦٣٤	--	ارباح بيع أصول محتفظ بها بغرض البيع	
٣٢ ٣٦٦ ٣٣٧	٦١ ٨٢٢ ٤٨٦	أرباح فروق تقييم العملة	
٣٣ ٣٨٤ ٠٥٠	٧٥ ٤٦٩ ٨٢٤	صافي ربح الفترة - قبل الضرائب	
٥٤ ٤٢٨ ٣٧٨	١٢١ ٠٩٣ ٤٥٨	<u>يخصم:-</u>	
(١٣ ١١١ ٦٢٢)	(١٢ ٥٩٣ ١١٦)	ضريبة الدخل	(١٦)
--	(١٣ ٢٠٠ ٤٣٢)	الضريبة المؤجلة	
٤١ ٣١٦ ٧٥٦	٩٥ ٢٩٩ ٩١٠	صافي ربح الفترة	
١,٧٣	٣,٩٣	نصيب السهم الأساسي من صافي ربح الفترة (جنيه مصري / للسهم)	(١٨)

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٧) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ/ محمد محسن محمد محبوب



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

أ/ خالد سرحان



قائمة الدخل الشامل الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		رقم الإيضاح	بيان
من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٣/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/٣/٣١		
٤١ ٣١٦ ٧٥٦	٩٥ ٢٩٩ ٩١٠		صافي ربح الفترة
-	-		بنود الدخل الشامل الآخر
-	-		مجموع بنود الدخل الشامل الآخر
٤١ ٣١٦ ٧٥٦	٩٥ ٢٩٩ ٩١٠		إجمالي الدخل الشامل للفترة

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٧) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ/ محمد محسن محمد محبوب



العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

أ/ خالد سرحان



قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	أرباح الفترة	الأرباح المرحلة	احتياطي مخاطر آثار تطبيق معيار (٤٧)	الاحتياطي الأساسي	الاحتياطي العام	الاحتياطي القانوني	رأس المال	بيانات - ٣١ مارس ٢٠٢٢
٧.٠١٣.٨٢١	٨٢.١٩٥.٥٨٦	١٧٠.٩٩٤.٣٢٤	١١٦.٣٠٣	٤٩٨.٦٨٦	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٧.٥٧٧.٩٢٢	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الرصيد في ٢٠٢٢/١/١
--	(٤.١٣٠.٤١٨)	--	--	٢١.٧٢٥	--	٤.١٠٨.٦٩٣	--	- المحول من أرباح عام ٢٠٢١ إلى الاحتياطيات -
--	(١٢.٣٨٣.٨٧٤)	١٢.٣٨٣.٨٧٤	--	--	--	--	--	طبقاً لمشروع توزيع الأرباح المعتمد
(٦٥.٦٨١.٢٩٤)	(٦٥.٦٨١.٢٩٤)	--	--	--	--	--	--	- المحتجز من أرباح عام ٢٠٢١ والمضاف للأرباح المرحلة
--	--	--	--	--	--	--	--	- المحول لدائتي التوزيعات (التوزيعات المسجلة للأرباح) -
٤١.٣١٦.٧٥٦	٤١.٣١٦.٧٥٦	--	--	--	--	--	--	طبقاً لمشروع توزيع الأرباح المعتمد
--	--	--	--	--	--	--	--	- الدخل الشامل
٦٧٧.٠١٨.٢٨٣	٤١.٣١٦.٧٥٦	١٨٣.٣٧٨.١٩٨	١١٦.٣٠٣	٥٢٠.٤١١	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	٨١.٦٨٦.٦١٥	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١ - بعد الضرائب
--	--	--	--	--	--	--	--	- بنود الدخل الشامل الآخر
٧٢٥.٩١٤.٤٨٣	٩٠.٢١٢.٩٥٦	١٨٣.٣٧٨.١٩٨	١١٦.٣٠٣	٥٢٠.٤١١	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	٨١.٦٨٦.٦١٥	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الرصيد في ٢٠٢٢/٣/٣١
--	(٤.٥١٠.٦٤٨)	--	--	--	--	٤.٥١٠.٦٤٨	--	- الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
--	(٧٠.٠١٢.٩١١)	٧٠.٠١٢.٩١١	--	--	--	--	--	- المحول من أرباح عام ٢٠٢٢ إلى الاحتياطيات -
(١٥.٦٨٩.٣٩٧)	(١٥.٦٨٩.٣٩٧)	--	--	--	--	--	--	طبقاً لمشروع توزيع الأرباح المعتمد
٩٥.٢٩٩.٩١٠	٩٥.٢٩٩.٩١٠	--	--	--	--	--	--	- المحتجز من أرباح عام ٢٠٢٢ والمضاف للأرباح المرحلة
--	--	--	--	--	--	--	--	- المحول لدائتي التوزيعات (التوزيعات المسجلة للأرباح) -
٨٠.٥٢٤.٩٩٦	٩٥.٢٩٩.٩١٠	٢٥٣.٣٩١.١٠٩	١١٦.٣٠٣	٥٢٠.٤١١	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٦.١٩٧.٢٦٣	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	طبقاً لمشروع توزيع الأرباح المعتمد
--	--	--	--	--	--	--	--	- الدخل الشامل
--	--	--	--	--	--	--	--	- صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١ - بعد الضرائب
--	--	--	--	--	--	--	--	- بنود الدخل الشامل الآخر
٨٠.٥٢٤.٩٩٦	٩٥.٢٩٩.٩١٠	٢٥٣.٣٩١.١٠٩	١١٦.٣٠٣	٥٢٠.٤١١	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٦.١٩٧.٢٦٣	٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٧) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
/ خالد سرحان

رئيس مجلس الإدارة
/ محمد محسن محمد محبوب

U.Sad

قائمة التدفقات النقدية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)

رقم الإيضاح	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/٣/٣١	من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٣/٣١	بيان
			أولاً: التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل: -
			صافي ربح الفترة - قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			- إهلاك الأصول الثابتة
			- إهلاك أصل حق الانتفاع - لأصول مؤجرة تمويليًا
			- مخصصات بخلاف الإهلاك - مكونة خلال الفترة
			- مخصصات بخلاف الإهلاك - المستخدم خلال الفترة
			- مخصصات - انتفى الغرض منها
			- فوائد تمويلية
			- أرباح بيع أصول محتفظ بها بغرض البيع
			- فوائد تمويلية (حق الانتفاع) - لأصول مؤجرة تمويليًا
			أرباح التشغيل قبل التغيرات في بنود رأس المال العامل
			التغيرات في بنود رأس المال العامل
			- الزيادة في العملاء
			- النقص في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
			- الزيادة في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
			صافي التغير في بنود رأس المال العامل
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			ثانيًا: التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: -
			- المدفوعات لشراء إضافات الأصول الثابتة
			- المقبوضات من بيع أصول محتفظ بها بغرض البيع
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
			ثالثًا: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: -
			- المقبوضات من قروض ومراجبات طويلة الأجل
			- المدفوعات لدائني تأجير تمويلي (طويلة وقصيرة الأجل)
			- التوزيعات النقدية المسددة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
			صافي التدفقات النقدية خلال الفترة
			رصيد النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
			مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة البنوك حسابات جارية وودائع لأجل
			رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

رئيس مجلس الإدارة
أ/ محمد محسن محمد محبوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
أ/ خالد سرحان

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

١ - نبذة عن الشركة :-

- ١/١ - اسم الشركة : الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس).
- ٢/١ - الكيان القانوني : شركة مساهمة مصرية.
- ٣/١ - تأسيس الشركة : تأسست الشركة في ٢٦ فبراير ١٩٩٧ وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والذي حل محله القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، وكذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بغرض العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥، والذي حل محله القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
- ٤/١ - غرض الشركة : العمل في نشاط التأجير التمويلي والخدمات المرتبطة به وفقاً لأحكام القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
- ٥/١ - مدة الشركة : المدة المحددة للشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري في ١٩٩٧/٣/٣٠ وحتى ٢٠٢٢/٣/٢٩، وتم تجديد مدة الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة تبدأ من ٢٠٢٢/٣/٢٩ وتنتهي في ٢٠٤٧/٣/٢٨.
- ٦/١ - مقر الشركة : ٩ شارع عبد المنعم رياض - المهندسين - الجيزة.
- ٧/١ - سجل تجاري : رقم ١١٢٤٦٩ - الاستثمار - القاهرة.
- ٨/١ - السنة المالية : تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية :-

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها والقوانين والتعليمات المحلية السارية.
- تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس إدارة الشركة في ٢٣ مايو ٢٠٢٣.
- بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على إلغاء العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاصة بالتأجير التمويلي.
- أصدرت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٧ إبريل لسنة ٢٠١٩، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ومنها قرار إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي واستبداله بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته - وصدر قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) - الأدوات المالية و(٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.
- قامت الشركة بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة التالية، بما في ذلك أي تعديلات مرتبطة على المعايير الأخرى، اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠٢٠:

• معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

• معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

٢-٢ أسس القياس

- تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٤-٢ استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

١-٤-٢ قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (الذكوليس)
 شركة مساهمة مصرية
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٣- الأصول الثابتة ومجمع إهلاكها (بالصافي):-

بلغ إجمالي الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٢٠٤٩٦٣٠٢ جنيه مصري، كما بلغ مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١٥٧٦٢٦٤٨ جنيه مصري، وبينها كالاتي:-

الإجمالي	وسائل النقل والانتقال	أجهزة حاسب آلي وتصوير وطباعة	أجهزة تكييف	أثاث وتجهيزات	مباني وشعاعات	بيان
٢٠١٢٨٧٤٢	٩٢٨٠٠٠	٤٠٣٧٣٥٧	٦١٣٤٩٢	١٤٣٧٨٢٨	١٣١١٢٠٦٥	تكلفة الأصل في ٢٠٢٣/١/١
٣٦٧٥٦٠	---	٣٦٧٥٦٠	---	---	---	الإضافات خلال الفترة
٢٠٤٩٦٣٠٢	٩٢٨٠٠٠	٤٤٠٤٩١٧	٦١٣٤٩٢	١٤٣٧٨٢٨	١٣١١٢٠٦٥	تكلفة الأصل في ٢٠٢٣/٣/٣١
١٥٥٥٦٨٠٩	٧٩٩٠٤١	٣٨٥١٢٥٥	٥٢٨٢٥١	١٢٤١٣٣٤	٩١٣٦٩٢٨	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/١/١
٢٠٥٨٣٩	٤٨٥٨٢	٣٩١٠٠	١٢٧٧٦	١٣٧٢٤	٩١٦٥٧	إهلاك الفترة
١٥٧٦٢٦٤٨	٨٤٧٦٢٣	٣٨٩٠٣٥٥	٥٤١٠٢٧	١٢٥٥٠٥٨	٩٢٢٨٥٨٥	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/٣/٣١
٤٧٣٣٦٥٤	٨٠٣٧٧	٥١٤٥٦٢	٧٢٤٦٥	١٨٢٧٧٠	٣٨٨٣٤٨٠	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٣/٣١
٤٥٧١٩٣٣	١٢٨٩٥٩	١٨٦١٠٢	٨٥٢٤١	١٩٦٤٩٤	٣٩٧٥١٣٧	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٤- أصل حق انتفاع - لأصول مؤجرة تمويلياً (بالصافي):-

- بلغ إجمالي تكلفة أصل حق انتفاع للأصول المؤجرة تمويلياً في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٣٣٥٣.٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ مجمع الاستهلاك الخاص بها في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ ١٨٩٧٣٣٤ جنيه مصري، وبيانها كالاتي:-

بيان	وسائل النقل والانتقال	الإجمالي
تكلفة الأصل في ٢٠٢٣/١/١	٣ ٣٥٣ ٠٠٠	٣ ٣٥٣ ٠٠٠
الاضافات	--	--
الاستيعادات	--	--
تكلفة الأصل في ٢٠٢٣/٣/٣١	٣ ٣٥٣ ٠٠٠	٣ ٣٥٣ ٠٠٠
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/١/١	١ ٧٢٩ ٦٨٤	١ ٧٢٩ ٦٨٤
إهلاك الفترة	١٦٧ ٦٥٠	١٦٧ ٦٥٠
تكلفة الاستيعادات	--	--
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/٣/٣١	١ ٨٩٧ ٣٣٤	١ ٨٩٧ ٣٣٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٣/٣١	١ ٤٥٥ ٦٦٦	١ ٤٥٥ ٦٦٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١	١ ٦٢٣ ٣١٦	١ ٦٢٣ ٣١٦

٥- أصول محتفظ بها بغرض البيع:-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٨٣٦١٤٨٥٥ جنيه مصري، وبيانها كالاتي:-

بيان	مباني وانشاءات	الآت ومعدات	وسائل النقل والانتقال	الإجمالي
صافي القيمة الدفترية للأصل في ٢٠٢٣/١/١	٧٤ ٠٣٨ ٢٩٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨٥ ٣٧٠	٨٠ ٩٢٣ ٦٦٠
الاضافات خلال الفترة	٢ ٦٩١ ١٩٥	--	--	٢ ٦٩١ ١٩٥
رصيد الأصل في ٢٠٢٣/٣/٣١	٧٦ ٧٢٩ ٤٨٥	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨٥ ٣٧٠	٨٣ ٦١٤ ٨٥٥
خسائر الاضمحلال خلال الفترة	--	--	--	--
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٣/٣١	٧٦ ٧٢٩ ٤٨٥	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨٥ ٣٧٠	٨٣ ٦١٤ ٨٥٥
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٧٤ ٠٣٨ ٢٩٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨٥ ٣٧٠	٨٠ ٩٢٣ ٦٦٠

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٦- عملاء تأجير تمويلي (بالصافي): -

١/٦ مبلغ رصيد عملاء التأجير التمويلي (بالصافي) في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٤٢٢٢٣١٣٣٥٦ جنيه مصري، وبيانها كالاتي:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
٤ ٠٤٩ ٥٣٣ ٨٥٥	٤ ٣٦٥ ٩٦٠ ٣٦٠	عملاء تأجير تمويلي
		يخصم:
(٣٠ ٤١١ ٠٥٠)	(٣٦ ٦٩٧ ٩٠٧)	فوائد مهمشة
(١١٩ ٥٨٩ ٦٩١)	(١٠٦ ٩٤٩ ٠٩٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم (٢/١٤))
<u>٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤</u>	<u>٤ ٢٢٢ ٣١٣ ٣٥٦</u>	الصافي

٢/٦- وهذه المبالغ يمكن تبويبها في ضوء تواريخ استحقاقها، والقيمة المتبقية على النحو التالي: -

١ ٢٧١ ٧٨٦ ٨٠٢	١ ٣٢٣ ٠٩١ ٤٠٧	السنة الاولى
٨١٠ ٩٤٩ ٤٨٠	٨٩٧ ٧٨٢ ٧٥٢	السنة الثانية
٧٦٢ ٤١٢ ٠٢٤	٧٩٨ ٩٢٤ ٢٨٧	السنة الثالثة
٥٥٠ ٩٣٢ ٦٥٨	٥٧٥ ٧٤٤ ١٩٩	السنة الرابعة
٢٧٤ ٣٩٨ ٧٥٩	٣١٤ ١٧٣ ٨٥٩	السنة الخامسة
٣٤٨ ٦٤٣ ٠٨٢	٤١٩ ٥٤٥ ٩٤٩	القيمة المتبقية
٤ ٠١٩ ١٢٢ ٨٠٥	٤ ٣٢٩ ٢٦٢ ٤٥٣	يخصم:
(١١٩ ٥٨٩ ٦٩١)	(١٠٦ ٩٤٩ ٠٩٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
<u>٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤</u>	<u>٤ ٢٢٢ ٣١٣ ٣٥٦</u>	الصافي

٣/٦- هذا ويتم تبويبها في المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٣ على النحو التالي: -

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
١ ٢١١ ٩٨٤ ٤٧١	١ ٢٥٣ ٦٠٨ ٤٠٣	١/٣/٦ - عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل (بالصافي)
٢ ٦٨٧ ٥٤٨ ٦٤٣	٢ ٩٦٨ ٧٠٤ ٩٥٣	٢/٣/٦ - عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل (بالصافي)
<u>٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤</u>	<u>٤ ٢٢٢ ٣١٣ ٣٥٦</u>	الصافي

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٤/٦- هذا وتظهر صافي قيمة المحفظة موزعة على القطاعات الاقتصادية في ٢٠٢٣/٣/٣١ على النحو التالي:-

النسبة	صافي المحفظة في ٢٠٢٣/٣/٣١	القطاع
٢٩,٦٦٪	١٢٨٤ ٠١٥ ٥٢٢	الاستثمار العقاري
١٤,٧٩٪	٦٤٠ ١٢٩ ١٩٠	السياحة
٨,٠٠٪	٣٤٦ ١٩٨ ٠٦٣	الصحة
٧,٤٧٪	٣٢٣ ٤٥٠ ٩٧٥	الادوية
٥,٩٢٪	٢٥٦ ٢٤٢ ٢٩١	الاتصالات
٥,٦٥٪	٢٤٤ ٤٩١ ٣٠٢	التعليم
٤,٧٩٪	٢٠٧ ٤٠١ ٧٦٧	خدمات نقل وسيارات
٤,٣٣٪	١٨٧ ٤٠٤ ٧٢٥	تجارة تجزئة وتوزيع
٤,٠٥٪	١٧٥ ٥٢٧ ٦٥٩	البنوك والمؤسسات المالية
٣,٤٨٪	١٥٠ ٧٧١ ٤٨٢	الصناعات الغذائية
٢,٩٨٪	١٢٩ ١٣٤ ٢١٦	المقاولات والتشييد والبناء
٢,٤١٪	١٠٤ ٢٢٩ ٥٣٥	كيماويات وبلاستيك
١,٩٦٪	٨٤ ٨٦٩ ٤٦٠	الحديد والصلب
١,٠٢٪	٤٤ ٠٠٦ ٤٣٥	السيراميك والرخام والادوات الصحية
٠,٨١٪	٣٤ ٨٧٨ ٥٣٨	صناعات اخرى
٠,٧٣٪	٣١ ٧١٩ ٢٩١	الطباعة
٠,٦٩٪	٢٩ ٨٥٥ ٣٨٧	اندية وأنشطة رياضية
٠,٦٨٪	٢٩ ٦٤٢ ٩٨٣	الحماية المدنية والطفاليات
٠,٥٨٪	٢٥ ٢٩٣ ٦٣٢	البترول والتعدين
١٠٠,٠٠٪	٤ ٣٢٩ ٢٦٢ ٤٥٣	الإجمالي

يخصم:

الخسائر الائتمانية المتوقعة (لعملاء التأجير التمويلي)

الصافي

(١٠٦ ٩٤٩ ٠٩٧)

٤ ٢٢٢ ٣١٣ ٣٥٦

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٧- المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١٤٦٨٤٢٤٠ جنيه مصري، وبيانها كالاتي:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
١٨ ٧٣٨ ٧٠٥	٩ ٩٩٣ ١٧١	مدينون متنوعون
٣ ٦٧٠ ٦٤٢	٤ ٣٥١ ٩٢٣	عهد وسلف عاملين
٩٠ ٣٢٧	٥٥٥ ٦٤٦	مصروفات مدفوعة مقدما
٢٢ ٤٩٩ ٦٧٤	١٤ ٩٠٠ ٧٤٠	الإجمالي
(٢٢٧ ٢٧٩)	(٢١٦ ٥٠٠)	يخصم:
٢٢ ٢٧٢ ٣٩٥	١٤ ٦٨٤ ٢٤٠	الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم (٢/١٤))
		الصافي

٨- نقدية وما في حكمها:-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٩٦٢٧٥٢١٩ جنيه مصري، وبيانها كالاتي:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
١٤ ٧٩٧ ٢١٤	٢٨ ٠٩٥ ٣٦٥	بنوك حسابات جارية - عملة محلية
١ ٣٦٧ ٣١١	٩ ٨٧٥ ٣١٢	بنوك حسابات جارية - عملة أجنبية
٣٥ ٧٧١ ٥٠٠	٥٨ ٣٣٧ ٣٥٠	ودائع لدي البنوك
٥١ ٩٣٦ ٠٢٥	٩٦ ٣٠٨ ٠٢٧	الإجمالي
(٩ ٦١٧)	(٣١ ٤٢٦)	يخصم:
(٦٩٩)	(١ ٣٨٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة البنوك حسابات جارية (إيضاح رقم (٢/١٤))
٥١ ٩٢٥ ٧٠٩	٩٦ ٢٧٥ ٢١٩	الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة البنوك ودائع لأجل (إيضاح رقم (٢/١٤))
		الصافي

٩- رأس المال:-

١/٩- رأس المال المرخص به:-

بلغ رأس المال المرخص به للشركة مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري (خمسمائة مليون جنيه مصري).

٢/٩- رأس المال المصدر والمكتتب فيه:-

بلغ رأس المال المصدر للشركة مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري (مائتان مليون جنيه مصري). موزعة على ٢٠ مليون سهم، قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري، وجميعها أسهم نقدية.

٣/٩- رأس المال المدفوع:-

بلغ رأس المال المدفوع للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري (مائتان مليون جنيه مصري).

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنبيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

- ٤/٩- هيكل المساهمين:-

نسبة المساهمة	قيمة الاسهم	عدد الأسهم	الجنسية	بيانات
%٢٣,٠٠٠	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٤,٦٠٠,٠٠٠	مصر	شركة الطارق للتجارة واستيراد وتوزيع السيارات (ش.م.م)
%٢٠,١٩١	٤٠,٣٨١,٤٤٠	٤,٠٣٨,١٤٤	مصر	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
%١٨,٢٣٧	٣٦,٤٧٣,٤٥٠	٣,٦٤٧,٣٤٥	مصر	شركة بالم القابضة للاستثمارات المالية (ش.م.م)
%١٠,٠٠٠	١٩,٩٩٩,٩٩٠	١,٩٩٩,٩٩٩	السعودية	الشركة العربية للاستثمار
%٩,٩٠٠	١٩,٨٠٠,٠٠٠	١,٩٨٠,٠٠٠	مصر	وائل طارق محمد محمد اسماعيل
%٩,٠٠٠	١٧,٩٩٩,٩٩٠	١,٧٩٩,٩٩٩	مصر	بنك فيصل الاسلامي المصري
%٨,٦٤٠	١٧,٢٧٩,٩٩٠	١,٧٢٧,٩٩٩	بريطانيا	البنك البريطاني العربي التجاري
%١,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	مصر	شركة فيصل للاستثمارات المالية (ش.م.م)
%٠,٠٣٣	٦٥١,٤٠	٦٥١,٤	مصريين	آخرون
%١٠٠,٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠		الإجمالي

أسهم الشركة محفوظة لدى شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي، ويتم تداولها من خلال البورصة المصرية.

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

١٠- الإحتياطيات :-

بلغ إجمالي أرصدة الإحتياطيات في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٢٥٦٨٣٣٩٧٧ جنيه مصري، وبيانها كما يلي :-

بيان	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	المضاف خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١
الاحتياطي القانوني	٨١ ٦٨٦ ٦١٥	٤ ٥١٠ ٦٤٨	٨٦ ١٩٧ ٢٦٣
الاحتياطي العام	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الاحتياطي الرأسمالي	٥٢٠ ٤١١	--	٥٢٠ ٤١١
احتياطي مخاطر اثار تطبيق المعيار (٤٧)	١١٦ ٣٠٣	--	١١٦ ٣٠٣
الإجمالي	٢٥٢ ٣٢٣ ٣٢٩	٤ ٥١٠ ٦٤٨	٢٥٦ ٨٣٣ ٩٧٧

١١- الأرباح المرحلة :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٢٥٣٣٩١١٠٩ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

بيان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
- رصيد الأرباح المرحلة في ١/١	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤
- المحول إلى الأرباح المرحلة من ارباح عام ٢٠٢٢/٢٠٢١	٧٠ ٠١٢ ٩١١	١٢ ٣٨٣ ٨٧٤
- رصيد الأرباح المرحلة في (٢٠٢٣/٣/٣١) / (٢٠٢٢/١٢/٣١)	٢٥٣ ٣٩١ ١٠٩	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨

١٢- القروض والمرايبات :-

١/١٢-بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٣٤٤١٩٢٩٨٧٧ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

بيان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
أولاً: القروض	٢ ٥٥٣ ٨٩٧ ٣٦٠	٢ ٢٨١ ٩٧٧ ٨٣٥
ثانياً: قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق - بدون مخاطر	٢٠٠ ٠٨٢ ١٥٩	١٨٦ ٦٧٦ ٣٣١
ثالثاً: قروض بدون مخاطر	١٢ ٢٥٦ ٨٩٣	١٢ ٨٣١ ٩٥٣
رابعاً: مرايبات اسلامية	٢ ٧٦٦ ٢٣٦ ٤١٢	٢ ٤٨١ ٤٨٦ ١١٩
	٦٧٥ ٦٩٣ ٤٦٥	٦٩٨ ٢١٥ ٠١٥
	٦٧٥ ٦٩٣ ٤٦٥	٦٩٨ ٢١٥ ٠١٥
الإجمالي (القروض والمرايبات)	٣ ٤٤١ ٩٢٩ ٨٧٧	٣ ١٧٩ ٧٠١ ١٣٤

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٢/١٢ - قروض ومراجبات :-

أبرمت الشركة عدة قروض ومراجبات مع عدد من البنوك المصرية بلغ رصيدها في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٣٤٤١٩٢٩٨٧٧ جنيه مصرى وفيما يلي بيان بأرصدة هذه القروض:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
		قروض
٦٩٦ ٦١٢ ٧١٤	٧١٣ ٨٩٩ ٠٧٠	قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٣٩٤ ٥٢٥ ٩٨١	٣٧٣ ٥٣٣ ٤٣١	قرض المصرف المتحد
٢٣٢ ٦١٨ ٥٠٨	٣٢٥ ١٤٣ ٤١٠	قرض البنك الأهلي المصري
٢٢٥ ٩٦٧ ٧٤١	٢١٠ ١٢٠ ٠٩٠	قرض بنك الإسكندرية
٢٣٣ ٨٢٧ ٩٠٤	٢٠٧ ٤٩٥ ١٠٢	قرض بنك مصر
١٣٩ ٦١٢ ٢٣٨	١٢٩ ٦٣١ ٢٥١	قرض بنك التجاري وفا
٧٣ ٧٧١ ٩٨٩	٧١ ٤٥٨ ٩٩٢	قرض بنك الإمارات دبي الوطني
٤٠ ٩٣٦ ٦٢٦	١٠٣ ٩٦٨ ٧٥٧	قرض بنك الاهلي الكويتي مصر (بيريوس سابقا)
١٤٤ ٤٢٤ ٠٥٦	١٩٤ ٨٣٦ ٠٣٩	قرض بنك ابو ظبي التجاري (الاتحاد الوطني سابقا)
٤٤ ٩٩٧ ١٣٤	٨٩ ٦٦٣ ٦٣١	قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
٢٤ ٣٩٥ ٩٨٢	٢٢ ٨٩٩ ٦٤٥	قرض بنك أبوظبي الأول (عودة سابقا)
٢١ ٧٥٤ ٢١٥	١٩ ٧٠٣ ٦٢٧	قرض بنك آيه بي سي (بنك المؤسسة العربية المصرفية)
٤ ٦٠٨ ٦٥٣	٤ ١٥٣ ٦٨٧	قرض بنك الاسكان والتعمير
٣ ٩٢٤ ٠٩٤	٣ ٦٢٦ ٨٣١	قرض بنك بلوم مصر
-	٨٣ ٧٦٣ ٧٩٧	قرض البنك العربي الافريقي
٢ ٢٨١ ٩٧٧ ٨٣٥	٢ ٥٥٣ ٨٩٧ ٣٦٠	

قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق - بدون مخاطر

٧٣ ١٤٨ ٦١٤	٨٩ ٣٨٤ ٣٧٤	قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية-مشاركة في التمويل وحوالة حق
٥٠ ٠٨٩ ٠٦٢	٤٥ ٣٥٠ ٢٣٥	قرض بنك العقاري العربي - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٣٩ ٣٧١ ٥٠٥	٤٥ ٤٥٧ ٠٩١	قرض بنك بلوم- مشاركة في التمويل وحوالة حق
٢٢ ٩٤١ ٠٠٩	١٩ ٤٩٨ ١١٧	قرض بنك ابوظبي الأول (عودة سابقا) -مشاركة في التمويل وحوالة حق
٧٨٤ ٦٨٤	٣٩٢ ٣٤٢	قرض بنك الاتحاد الوطني- مصر - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٣٤١ ٤٥٧	-	قرض البنك المصري لتنمية الصادرات- مشاركة في التمويل وحوالة حق
١٨٦ ٦٧٦ ٣٣١	٢٠٠ ٠٨٢ ١٥٩	

قروض بدون مخاطر

١٢ ٨٣١ ٩٥٣	١٢ ٢٥٦ ٨٩٣	قرض بنك الكويتي الوطني-بدون مخاطر
١٢ ٨٣١ ٩٥٣	١٢ ٢٥٦ ٨٩٣	

مراجبات اسلامية

٣٤ ٤٩١ ٨٢٥	٣١ ٣١٣ ٢٣٧	مراجبات بنك فيصل الاسلامي
٦٠٧ ٦١٤ ٠٧٢	٥٩١ ١٨٢ ٦١٢	مضاربات بنك فيصل الاسلامي
٥٦ ١٠٩ ١١٨	٥٣ ١٩٧ ٦١٦	مضاربات ومراجبات بنك البركة
٦٩٨ ٢١٥ ٠١٥	٦٧٥ ٦٩٣ ٤٦٥	

الاجمالي

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٣/١٢ - قروض ومراجبات قصيرة الأجل (الجزء المستحق خلال عام) :-

أبرمت الشركة عدة قروض ومراجبات مع عدد من البنوك المصرية، وبلغ رصيد الجزء المستحق منها خلال الفترة في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١٠٧٦٣٧٨٠١٩ جنيه مصري وفيما يلي بيان بأرصدة هذه القروض:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	<u>بيان</u>
		<u>قروض</u>
١٠٢ ١٧١ ١٣١	٩٨ ٩٢٥ ٢٤٤	قرض بنك مصر
٩٥ ٣٧٧ ١٤٢	٩٥ ٦٩٣ ٨١٦	قرض المصرف المتحد
٣٥٥ ٩٠٧ ٨٠١	٣٦٦ ٩٧٠ ٨٣٢	قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٦١ ٦٣٨ ٥٢٩	٦٣ ٥٦٢ ٣٦٤	قرض بنك الإسكندرية
٤٩ ١٦٢ ٢٠٤	٥٣ ٣٩٤ ٢٢٥	قرض البنك الأهلي المصري
٢٥ ٨٥٠ ٩٢٦	٢٥ ٥١٣ ١٣٣	قرض بنك التجاري وفا
٢١ ٩١٠ ٧٧٦	١٨ ٨٣٢ ٣٥٤	قرض بنك الاهلي الكويتي مصر (بيريوس سابقا)
١٢ ٣٤٨ ١٩٣	١٦ ٠٠٢ ٤٨٣	قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
١١ ٨١٠ ٣٦٣	١٤ ٧٢٣ ٩٤٣	قرض بنك الإمارات دبي الوطني
٧ ٦٩٥ ١٩٢	٧ ٤٤٥ ٦٧٠	قرض بنك أيه بي سي (بنك المؤسسة العربية المصرفية)
٧ ٦٦٨ ١٩٩	٨ ١٩٥ ٤٥٧	قرض بنك ابوظبي الأول (عودة سابقا)
٢٣ ٠٥٢ ٦٥٣	١٩ ٣١١ ٥٨٠	قرض بنك الاتحاد الوطني
٢ ١١٨ ٥٠٧	٢ ٣٠٢ ٨٦٧	قرض بنك الاسكان والتعمير
١ ٢٦٢ ١١٩	١ ٢٩٦ ٠٧١	قرض بنك بلوم مصر
-	١٠ ٤٧٩ ٠٦٨	قرض البنك العربي الأفريقي
٧٧٧ ٩٧٣ ٧٣٥	٨٠٢ ٦٤٩ ١٠٧	

قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق بدون مخاطر

٣٩ ٣٧١ ٥٠٥	٤٥ ٤٥٧ ٠٩١	قرض بنك بلوم - مشاركة في التمويل وحوالة حق
١٦ ٥٠٠ ٠٧٥	٢٢ ٥١٠ ٧٨٨	قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية- مشاركة في التمويل وحوالة حق
٢٠ ٢٧١ ٩٥٩	٢١ ٠٧٧ ٤٢٠	قرض بنك العقاري العربي
٩ ٥٠٨ ٦٢٣	٧ ٣٣٧ ٩٧٠	قرض بنك ابوظبي الأول(عودة سابقا)- مشاركة في التمويل وحوالة حق
٧٦٩ ٦٢٧	--	قرض بنك الاتحاد الوطني- مصر - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٣٤١ ٤٥٧	--	قرض البنك المصري لتنمية الصادرات - مشاركة في التمويل وحوالة حق
٨٦ ٧٦٣ ٢٤٦	٩٦ ٣٨٣ ٢٦٩	

قروض بدون مخاطر

٢ ٣٩٤ ٢٣٣	٢ ٤٥٨ ٣١٣	قرض بنك الكويتي الوطني- بدون مخاطر
٢ ٣٩٤ ٢٣٣	٢ ٤٥٨ ٣١٣	

مراجبات اسلامية

١٥٦ ٣٨٦ ٢٢٧	١٦١ ٤٧١ ٨٣٥	مضاربات ومراجبات بنك فيصل
١٣ ٢٤٥ ٤٦٥	١٣ ٤١٥ ٤٩٥	مراجبات بنك البركة - مصر
١٦٩ ٦٣١ ٦٩٢	١٧٤ ٨٨٧ ٣٣٠	
١٠٣٦ ٧٦٢ ٩٠٦	١٠٧٦ ٣٧٨ ٠١٩	

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٤/١٢ - ضمانات القروض والمرابحات: -

أولاً: القروض

- قروض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وفي التأمين وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سندات أذنيه لصالح البنك بقيمة أصل التسهيلات الائتمانية مع ايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض البنك الأهلي المصري

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات مع إصدار وثيقة التأمين على الأصل الممول لصالح البنك للعقود أكثر من عشرة مليون جنيه والتوقيع على سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني.

- قرض بنك مصر

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع التوقيع على سند اذنى لكل قرض على حده.

- قرض بنك الإسكندرية

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض البنك الأهلي الكويتي (بيروس مصر)

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض بنك المؤسسة العربية المصرفية

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض المصرف المتحد

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض بنك ابوظبي الأول (عودة سابقاً)

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني.

- قرض البنك المصري لتنمية الصادرات

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني.

- قرض بنك التعمير والأسكان

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض بنك ابو ظبي التجاري (الاتحاد الوطني سابقا)

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض بنك بلوم مصر

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني.

- قرض بنك التجاري وفا

قابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

- قرض بنك الإمارات دبي الوطني

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الإيجارات طرف البنك واصدار وثيقة التأمين على القرض الممول لصالح البنك للعقود فوق عشرة مليون جنيه.

- قرض البنك العربي الأفريقي

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذنى بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الإيجارات طرف البنك.

ثانيا: قروض بعقد مشاركة في التمويل وحالة حق بدون مخاطر

- قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

يتحمل البنك منفردا مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

- قرض بنك بلوم مصر

يتحمل البنك منفردا مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

- قرض بنك ابوظبي الأول (عودة سابقا)

يتحمل البنك منفردا مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

- قرض بنك الاتحاد الوطني

يتحمل البنك منفردا مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

- قرض البنك المصري لتنمية الصادرات

يتحمل البنك منفردا مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

- قرض البنك العقاري العربي

يتحمل البنك منفردا مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم

ثالثاً: قروض بدون مخاطر

- قرض بنك الكويت الوطني – مصر

قرض لتمويل عقد تأجير تمويلي لأحد الأصول المملوكة للبنك والتي تم بيعها للشركة مع إعادة التأجير عن طريق هذا القرض بحيث يقتضي جميع الالتزامات المترتبة علي هذا القرض في حالة سداد عقد التأجير التمويلي وفي حالة إخلال البنك بأي من الالتزامات المنصوص عليها في عقد التأجير التمويلي فإن التزامات الشركة تجاه البنك تقتضي كاملة.

رابعاً: مرابحات ومضاربات إسلامية

- بنك فيصل الإسلامي مرابحات

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وفي التأمين وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سندات أذنيه لصالح البنك بقيمة المراجعة وفوائدها.

- بنك فيصل الإسلامي مضاربات

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وفي التأمين وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل.

- بنك البركة – مصر

مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الإيجارات وفي التأمين وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلى إصدار سندات أذنيه لصالح البنك بقيمة المراجعة وفوائدها.

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

١٣- دائنو تأجير تمويلي :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١٦٦٩٣٦٧ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

بيان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
١/١٣- دائنو تأجير تمويلي طويلة الاجل	١ ١٣٨ ٣٤٩	١ ٢٥١ ٨٨٠
٢/١٣- دائنو تأجير تمويلي قصيرة الاجل	٥٣١ ٠١٨	٥٧٩ ٤٥٤
الإجمالي	١ ٦٦٩ ٣٦٧	١ ٨٣١ ٣٣٤

بلغت فوائد حق الانتفاع المدينة المحملة على قائمة الدخل والخاصة بعقود التأجير التمويلي للأصول المؤجرة تمويلياً ٧٩٢٩٧ جنيه مصري، في ٢٠٢٣/٣/٣١.

١٤- المخصصات :-

١/١٤- مخصصات المطالبات المحتملة :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٢١٨٣٤٧١ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

بيان	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	المكون خلال الفترة	مخصصات انتفى الغرض منها خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١
مخصصات المطالبات المحتملة	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	(٦ ٨١٦ ٥٢٩)	٢ ١٨٣ ٤٧١
الإجمالي	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	(٦ ٨١٦ ٥٢٩)	٢ ١٨٣ ٤٧١

٢/١٤- الخسائر الائتمانية المتوقعة :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/١٣ مبلغ ١٠٧١٩٨٤٠٥ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

بيان	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	المكون خلال الفترة	مخصصات انتفى الغرض منها خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١
- الخسائر الائتمانية المتوقعة - عملاء تأجير تمويلي (إيضاح رقم (١/٦))	١١٩ ٥٨٩ ٦٩١	--	(١٢ ٦٤٠ ٥٩٤)	--	١٠٦ ٩٤٩ ٠٩٧
- المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم (٧))	٢٢٧ ٢٧٩	--	(١٠ ٧٧٩)	--	٢١٦ ٥٠٠
- أرصدة حسابات جارية (إيضاح رقم (٨))	٩ ٦١٧	٢١ ٨٠٩	--	--	٣١ ٤٢٦
- أرصدة ودائع لأجل (إيضاح رقم (٨))	٦٩٩	٦٨٣	--	--	١ ٣٨٢
الإجمالي	١١٩ ٨٢٧ ٢٨٦	٢٢ ٤٩٢	(١٢ ٦٥١ ٣٧٣)	--	١٠٧ ١٩٨ ٤٠٥

وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨ تم حساب المخصص العام بنسبة ١% على صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة بمبلغ ٤٠٩٠٢٠٤٨ جنيه مصري ومخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقاً للمعدلات التأخير في التحصيل بمبلغ ١١٠٠٥٩٤٧ جنيه مصري، ليصبح إجمالي رصيد المخصصات في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٥١٩٠٧٩٩٥ جنيه مصري، مع العلم بأنه تم التأثير بالخسائر الائتمانية المتوقعة على القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٣/١٤- المخصصات المكونة وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨ :-

بيان	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	المكون خلال الفترة	مخصصات انتفى الغرض منها خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١
المخصص العام بنسبة ١% على صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة	٣٧ ٨٣٣ ٧١٠	٣ ٠٦٨ ٣٣٨	--	--	٤٠ ٩٠٢ ٠٤٨
المخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها	١٩ ٩٧٠ ٠٣٧	--	(٨ ٩٦٤ ٠٩٠)	--	١١ ٠٠٥ ٩٤٧
الإجمالي	٥٧ ٨٠٣ ٧٤٧	٣ ٠٦٨ ٣٣٨	(٨ ٩٦٤ ٠٩٠)	--	٥١ ٩٠٧ ٩٩٥

١٥- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١٣١٧٥٥٦٦٢ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

بيان	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
التزامات ضريبية مؤجلة	٣٢ ٥٥٥ ٥٠٧	١٩ ٣٥٥ ٠٧٥
دائنو - تأجير تمويلي	٢٥ ٥٣٤ ٣٤٨	٤١ ٧١٣ ٤٥٦
مكافآت ترك الخدمة	١٨ ٧٥٩ ٦٠٢	٢٢ ٩٨١ ٠١٩
فوائد مدينة مستحقة	١٧ ٦٧٤ ٦٤٠	١٣ ٨٩٣ ١٥١
دائنو شراء أصول	١٣ ٨٠٠ ٠٠٠	-
إيجارات محصلة مقدما	١٠ ٨٣٩ ١٩٣	٥ ٤٦٦ ٢٤٦
دائنون متنوعون	٦ ١٨٧ ٤٣٦	٩ ٢٦٢ ٥١٤
مصرفات مستحقة	٣ ٨١٥ ٩٣٣	٣ ٠٥٩ ٩٩٠
مصلحة الضرائب	١ ٦٢٧ ٩٥٤	٨٥٢ ٦٢٨
دائنو التوزيعات	٥٥٥ ٦٧٥	-
هيئة التأمينات الاجتماعية	٢٢٣ ٣٣٩	٢١٦ ٥٦١
تأمين ضمان أعمال	١٨٢ ٠٣٥	١٨٢ ٠٣٥
الإجمالي	١٣١ ٧٥٥ ٦٦٢	١١٦ ٩٨٢ ٦٧٥

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

١٦ - ضريبة الدخل الجارية :-

من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٣/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
٥٤ ٤٢٨ ٣٧٨	١٢١ ٠٩٣ ٤٥٨	(أ) صافي أرباح الفترة - قبل الضرائب
%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	سعر الضريبة
١٢ ٢٤٦ ٣٨٤	٢٧ ٢٤٦ ٠٢٨	الضريبة على الدخل على أساس سعر الضريبة
٣ ٨٤٥ ٥٠٠	(٦٥ ١٢٤ ٠٥٤)	يضاف (يخصم) : تسويات ضريبية
٥٨ ٢٧٣ ٨٧٨	٥٥ ٩٦٩ ٤٠٤	الربح الخاضع للضريبة
١٣ ١١١ ٦٢٢	١٢ ٥٩٣ ١١٦	(ب) ضريبة الدخل الجارية (قائمة الدخل)
%٢٤,٠٩	%١٠,٤٠	(ب ÷ أ) سعر الضريبة الفعلي
٢٧ ٤٢٠ ٥٠١	٤٠ ٠١٣ ٦١٧	مصلحة الضرائب - ضريبة الدخل (المركز المالي)

١٧ - المصروفات العمومية والإدارية :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١٩٦٧٣٨٩٦ جنيه مصري، وبيانها كالاتي :-

من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٣/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
١٢ ١٤٢ ١١٨	١٢ ٢١٧ ٣٧٣	أجور ومرتببات ومكافآت وتكاليف معارين
٢٧٢ ٢٢٥	٣٢٥ ٥٠٨	حصة الشركة في التأمينات
٧ ٥١٧ ٣٨٢	٧ ١٣١ ٠١٥	مصروفات عمومية وإدارية متنوعة
١٩ ٩٣١ ٧٢٥	١٩ ٦٧٣ ٨٩٦	الإجمالي

١٨ - نصيب السهم الأساسي من الأرباح :-

بلغ نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ٣,٩٣ جنيه مصري، وفقاً للآتي :

من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٣/٣١	من ٢٠٢٣/١/١ إلى ٢٠٢٣/٣/٣١	بيان
٤١ ٣١٦ ٧٥٦	٩٥ ٢٩٩ ٩١٠	- صافي ربح الفترة - بعد الضرائب (جنيه مصري)
(٤ ١٣١ ٦٧٥)	(٩ ٥٢٩ ٩٩١)	- خصم : نصيب العاملين في الأرباح
(٢ ٥١١ ٩٢٤)	(٧ ١٠٠ ٤٩٢)	- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٣٤ ٦٧٣ ١٥٧	٧٨ ٦٦٩ ٤٢٧	صافي أرباح الفترة بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	- المتوسط المرجح لعدد الأسهم - (سهم)
١,٧٣	٣,٩٣	- نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة - بعد الضرائب (بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة - (جنيه مصري / سهم))

١٩- الالتزامات العرضية :-

تتمثل الالتزامات العرضية في قيمة الفوائد المستحقة على التزامات التأجير التمويلي عن الفترة من ٢٠٢٣/٤/١ حتى نهاية فترة التأجير، والبالغ قيمتها ٥٠٤٢٠٥ جنيه مصري.

٢٠- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :-

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك وأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى) وكذلك الالتزامات المالية والتي تشمل (أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والأرصدة المستحقة للبنوك).

١/٢٠- خطر الائتمان :-

تعتبر أرصدة العملاء والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف علي سداد جزء أو كل المستحق عليهم أو الوفاء بالتعهدات في تواريخ الاستحقاق. وتقوم الشركة بإتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلي خفض الخطر الائتماني إلي الحد الأدنى:-

١. يتولي فريق من المتخصصين الحاصلين علي دورات تدريبية مكثفة في تقييم المخاطر الائتمانية إعداد الدراسات الائتمانية قبل المنح وتحديد الحدود الائتمانية والشروط المناسبة مع الاستعانة في ذلك بتقارير الاستعلامات، ويشمل الاستعلام كل من سمعه العميل وظروف السوق والمنافسة.

٢. تخضع هذ الدراسات للمراجعة قبل عرضها للموافقة.

٣. تتابع الشركة مدي استخدام الأصول المؤجرة في الأغراض المخصصة لها وفقاً للتعاقد وإستيفاء الضمانات والشروط والمستندات المتعلقة بها.

٤. تراعي الإدارة توزيع المحفظة على القطاعات الاقتصادية المختلفة توزيعاً للمخاطر.

٥. تتولي الإدارة التحقق من جودة محفظة الائتمان بمراجعة مدى انتظام حسابات العملاء والتعهدات من الغير بصفة دورية لاكتشاف زيادة المخاطر في مرحلة مبكرة واقتراح الحلول والإجراءات المناسبة وتقدير المخصصات اللازمة.

٢/٢٠- خطر السيولة :-

يتمثل خطر السيولة في عدم قدرة الشركة علي سداد إلتزاماتها المالية عند استحقاقها، وتتمثل سياسة إدارة السيولة بالشركة في التأكد من توافر سيولة كافية بصورة دائمة للوفاء بالإلتزامات عند استحقاقها بأكبر قدر ممكن،

وذلك في ظل الظروف العادية وغير العادية ودون تكبد خسائر غير مقبولة أو الحاق خسائر بسمعة الشركة.

وتعتمد الشركة في ذلك علي حيازتها لقدرة كافي من النقدية للوفاء بالمصروفات العمومية ويستثنى من ذلك التأثير

المحتمل للظروف غير العادية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية. اضافة إلي ذلك تقوم الشركة بالحفاظ علي التسهيل الائتماني الممنوح لها من البنوك.

٣/٢٠- خطر السوق :-

يتمثل خطر السوق في التغيرات في الأسعار، وتنشأ من التغيير في أسعار الصرف والفوائد واسعار الأوراق المالية التي قد تؤثر علي إيرادات الشركة وتكلفة احتفاظها بالأدوات المالية – إن وجدت.

٤/٢٠- خطر أسعار الصرف :-

يتمثل هذا الخطر في التقلبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك للأصول والالتزامات المالية بالعملات الأجنبية، ويعتبر هذا الخطر مقبول نظراً لقيام الشركة بمقابلة التزاماتها بالعملات الأجنبية بأصولها بذات العملات.

٥/٢٠- خطر سعر الفائدة :-

يتمثل خطر الفوائد في تغير سعر الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الشركة من البنوك، وتقوم الشركة بعدة إجراءات من شأنها خفض آثار هذا الخطر إلى الحد الأدنى ومن أهمها:-

- ١- الاسترشاد بأسعار الخصم للعملات المختلفة عند تحديد أسعار العائد، وكذا أسعار العائد بين البنوك وبعضها البعض.
- ٢- مراقبة توافق استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار العوائد المرتبطة بها.
- ٣- القيام بدراسة مسبقة للربحية المتوقعة من أية علاقة ائتمانية جديدة اخذاً في الاعتبار أسعار العائد المقترح وذلك قبل إبرام أية عقود جديدة وذلك لضمان تحقيق عائد مناسب.
- ٤- القيام بمراجعة الربحية المحققة من كل علاقة ائتمانية بصفة مستقلة اخذاً في الاعتبار تكلفة الاموال وذلك لضمان الاستمرار في تحقيق عائد مناسب.

٦/٢٠- إدارة رأس المال :-

* تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها كشركة ناجحة في مجال التأجير التمويلي بما يحقق عائد للمساهمين، وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية، وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.

* تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلى إجمالي التمويل.

- ويتمثل رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والبالغ قيمتها ١٢٤٨٦٧٨٣١٦ جنيه مصري، في جملة الالتزامات المتداولة وقيمتها ١٢٥٠٨٦١٧٨٧ جنيه مصري، مستبعداً منها رصيد المخصصات وقيمتها ٢١٨٣٤٧١ جنيه مصري.

- ويتمثل صافي الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى في جملة كل من رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى، والالتزامات طويلة الأجل، وذلك بعد إستبعاد رصيد النقدية وما في حكمها.

* وفيما يلي نسبة صافي الدائنين إلى إجمالي التمويل في ٣١ مارس ٢٠٢٣ :-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	
١ ١٨١ ٧٤٥ ٥٣٦	١ ٢٤٨ ٦٧٨ ٣١٦	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
٢ ١٤٤ ١٩٠ ١٠٨	٢ ٣٦٦ ٦٩٠ ٢٠٧	التزامات طويلة الأجل
(٥١ ٩٢٥ ٧٠٩)	(٩٦ ٢٧٥ ٢١٩)	يخصم : النقدية وما في حكمها (بالصافي)
٣ ٢٧٤ ٠٠٩ ٩٣٥	٣ ٥١٩ ٠٩٣ ٣٠٤	(أ) صافي الدائنون التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى
٧٢٥ ٩١٤ ٤٨٣	٨٠٥ ٥٢٤ ٩٩٦	حقوق الملكية
٣ ٩٩٩ ٩٢٤ ٤١٨	٤ ٣٢٤ ٦١٨ ٣٠٠	(ب) إجمالي التمويل
%٨٢	%٨١	(أ ÷ ب) نسبة صافي الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى إلى إجمالي التمويل

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٧/٢٠-الرافعة المالية :-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	البيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	القاعدة الرأسمالية
٧٢٥ ٩١٤ ٤٨٣	٨٠٥ ٥٢٤ ٩٩٦	حقوق الملكية
٣٧ ٨٣٣ ٧١٠	٤٠ ٩٠٢ ٠٤٨	المخصص العام لأرصدة التمويل المنتظمة (ايضاح رقم (٣/١٤))
٧٦٣ ٧٤٨ ١٩٣	٨٤٦ ٤٢٧ ٠٤٤	اجمالى التمويل الذاتى (أ)
٣ ١٧٩ ٧٠١ ١٣٤	٣ ٤٤١ ٩٢٩ ٨٧٧	اجمالى القروض والمرابحاث (ايضاح رقم (١٢))
(١٩٩ ٥٠٨ ٢٨٤)	(٢١٢ ٣٣٩ ٠٥٢)	يخصم : قروض بدون مخاطر
٢ ٩٨٠ ١٩٢ ٨٥٠	٣ ٢٢٩ ٥٩٠ ٨٢٥	إجمالي القروض والتمويلات "مع حق الرجوع" Risky (ب)
٣,٩٠	٣,٨٢	نسبة رصيد القروض والتمويلات التى حصلت عليها الشركة / القاعدة الرأسمالية (إجمالى التمويل الذاتى) (أ ب)

٢١- الموقف الضريبي:-

١/٢١-ضريبة شركات الأموال:-

- الشركة منتظمة فى تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات فى المواعيد القانونية وفقاً للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

- السنوات من تاريخ تأسيس الشركة وحتى عام ٢٠١٢ :تم فحص سنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٢، وتم سداد كافة الفروق الضريبية عن تلك السنوات.

- السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ : تم الفحص وتم صدور مطالبة بالفروق الضريبية وتم الطعن عليها فى المواعيد القانونية وتم إحالة الملف للجنة الداخلية المختصة، وتم صدور قرار اللجنة الداخلية المختصة، وتم إنهاء الخلاف عن هذه السنوات بالموافقة على نتيجة قرار اللجنة الصادر، وتم الربط وسداد اصل الضريبة المستحقة - طبقاً لقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ - وجارى استصدار تسوية نهائية.

- السنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ : تم اخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، وجارى تجهيز البيانات والتحليلات والمستندات اللازمة للفحص.

٢/٢١-ضريبة المرتبات:-

- الشركة منتظمة فى استقطاع الضريبة من العاملين وفقاً لأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وسداد الضريبة المستحقة شهرياً من واقع كشوف المرتبات فى المواعيد القانونية

- السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢ : تم الفحص والربط.

- السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ : تم الفحص وتم ربط وسداد اصل الضريبة المستحقة - طبقاً لقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ - وجارى استصدار تسوية نهائية.

- السنوات من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ : تم اخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، وجارى تجهيز البيانات والتحليلات والمستندات اللازمة للفحص.

٣/٢١- ضريبة الدمغة:-

الشركة منتظمة في توريد ضريبة الدمغة الشهرية عن طبيعة نشاط الشركة وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في المواعيد القانونية.

- السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ : تم الفحص والربط والسداد.

- السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ : تم إخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، ونموذج (٤/٣) فحص عن تلك السنوات، وسوف يتم الفحص فور قيام الشركة بتجهيز المستندات والبيانات والتحليلات اللازمة للفحص.

- السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ : تم إخطار الشركة بنموذج (١٩) ضريبة دمغة تقديرية وتم الطعن عليها في الميعاد القانوني وجارى استصدار قرار بإعادة الفحص المستندى.

٤/٢١- ضريبة القيمة المضافة :- الشركة غير خاضعة لأحكام قانون القيمة المضافة.

٥/٢١- الضرائب العقارية:- تم إخطار الشركة بمطالبات الضرائب العقارية المستحقة على بعض العقارات المملوكة للشركة والمستغلة كمقرات إدارية وقامت الشركة بالسداد.

٢٢- التأمينات الاجتماعية:-

الشركة ملتزمة باستقطاع نصيب العاملين في التأمينات الاجتماعية، ويتم سدادها بالإضافة إلى نصيب الشركة في التأمينات الاجتماعية، في المواعيد القانونية، ولا توجد أى متأخرات.

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (التكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنية المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :-

١/٢٣ - تتعامل الشركة مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً لنفس الأسس التي يتم التعامل بها مع الغير.

٢/٢٣ - تمت خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١ العديد من المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة وتتمثل أهم هذه المعاملات فى الاتى :

- اصول ثابتة مؤجرة ومستأجرة.

- قروض قصيرة وطويلة الاجل وتسهيلات ائتمانية جارية و مرابحات اسلامية حصلت عليها الشركة من عدة بنوك لها مساهمات فى رأس مال الشركة .

- هذا وتظهر قيمة وبيان هذه المعاملات تفصيلياً بإيضاح رقم (٦١) مبالغ مستحقة التحصيل طرف عملاء تأجير تمويلي، والإيضاح رقم (١٢) قروض طويلة الاجل و مرابحات من بنوك اسلامية.

٣/٢٣ - فيما يلى بيان بأرصدة الاطراف ذوى العلاقة :-

بيان	طبيعة العلاقة	طبيعة التعامل	طبيعة الرصيد	الرصيد فى ٢٠٢٣/١/١		إجمالي التعاملات خلال الفترة		الرصيد فى ٢٠٢٣/٣/٣١
				دين	دين	دين	دائن	
بالم هيلز (مخاطر)	مساهم	عملاء تأجير تمويلي	مدين	١٧١ ٥١٦ ٤٨٦	١٦٦ ٧٦٢ ٥٨٨	(١٣ ٥١٨ ٧٦٨)	٣٢٤ ٧٦٠ ٣٠٥	
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	مساهم	عملاء تأجير تمويلي	مدين	١١ ٣٥٥ ٦٦٦	٥٢٦ ٥٩٥	(١ ٤٠١ ٦٨٥)	١٠ ٤٨٠ ٥٧٦	
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	مساهم	قروض مخاطر	دائن	٦٩٦ ٦١٢ ٧١٥	(٤٦ ٩٦٤ ٨٠٩)	٦٤ ٢٥١ ١٦٥	٧١٣ ٨٩٩ ٠٧١	
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	مساهم	قروض بدون مخاطر	دائن	٧٣ ١٤٨ ٦١٤	(٣ ٥٠٢ ٤٠٠)	١٩ ٧٣٨ ١٦٠	٨٩ ٣٨٤ ٣٧٤	
بنك فيصل الإسلامي	مساهم	قروض مربحات و مضاربات (بمخاطر)	دائن	٦٤٢ ١٠٥ ٨٩٧	(٦١ ٥٨٧ ٠٠٣)	٤١ ٩٧٦ ٩٥٥	٦٢٢ ٤٩٥ ٨٤٩	

٢٤- الدعاوى القضائية :-

الشركة لها مستشارين قانونيين لمباشرة الدعاوى القضائية المرفوعة من وضد الشركة ولا توجد إلتزامات قائمة حتى تاريخ القوائم المالية بخصوص هذه الدعاوى القضائية.

٢٥- الأحداث الهامة :-

١/٢٥- تعرضت جمهورية مصر العربية منذ النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠، لوباء نتيجة ظهور فيروس كورونا ١٩، وهو الأمر الذى كانت له انعكاسات على العمل والنشاط الاقتصادي فى كافة قطاعات الدولة، إلا أن الإدارة تبذل قصارى جهدها لمراعاة كافة الإجراءات الاحترازية حفاظاً على صحة العاملين بها من جهة، والحفاظ على قدرتها الانتاجية والتشغيلية على ذات المستوى المعتاد من جهة أخرى.

٢/٢٥- بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة غير المصرفية.

وفي هذا السبيل فقد إلتزم المراجع الخارجي بالاطلاع علي بيئة الرقابة الداخلية بالشركة كما قام بعمل فحص لأعمال الشركة للتأكد من تنفيذ التعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن.

٣/٢٥- بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٧ صدر قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر اثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) (الأدوات المالية) بما يعادل نسبة ١% من اجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، تحتجز من صافي ارباح العام بعد احتجاز الضريبة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ على ان يتم ادراجه ضمن حقوق المساهمين، ولا يتم استخدامه الا بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية

٤/٢٥- بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن الموافقة على استخدام مبلغ ٢٩٢٦٣٨٥٧ جنيه مصري، من إجمالي مبلغ الاحتياطي المخصص لمواجهة مخاطر اثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية" والبالغ قدره ٢٩٣٨٠١٦٠ جنيه مصري، وتمت الموافقة من قبل الهيئة بموجب الخطاب الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٩.

٥/٢٥- قامت الشركة بالبء فى تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) وموضوعه "الأدوات المالية" إعتباراً من الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

٦/٢٥- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسات التى ادت الى اندلاع الحرب بين كلاً من دولتى روسيا وأوكرانيا الأمر الذى ادى الى تداعيات محتملة على الاقتصاد العالمى من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التى تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهري من تداعيات هذه الحرب على أنشطة الصندوق. بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% و ٩,٧٥%، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٦%. هذا وبنفس التاريخ قام البنك المركزي بتحرير سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري.

بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥%، ١٢,٢٥% و ١١,٧٥%، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥%.

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعمليات الأجنبية مقابل الجنيه المصري والذي ترتب عليه زيادة جوهريّة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (الجنيه المصري) .

كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥٪، ١٤,٢٥٪ و ١٣,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥٪. بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪، ١٧,٢٥٪ و ١٦,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪.

٧/٢٥- قام البنك المركزي المصري خلال عام ٢٠٢٢ بتحريك سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، بحيث ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري من ١٥,٦٦ جنيه (تقريباً) إلى ١٨,٢٥ جنيه (تقريباً) خلال شهر مارس ٢٠٢٢، ثم إلى ٢٤,٦٧ في ٢٠٢٢/١٢/٣١، ثم إلى ٣٠,٨٥ تقريباً في ٢٠٢٣/٣/٣١، وهو ما ترتب عليه تحقيق أرباح فروق عملة بلغت ٦١٨٢٢٤٨٦ جنيه مصري، أدرجت بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٣/٣١.

٢٦- أرقام المقارنة :-

تم تبويب أرقام المقارنة في القوائم المالية بما يتفق والتبويب الخاص بالسنة المالية الحالية.

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٢٧- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١/٢٧- التغيير في السياسات المحاسبية:-

قد قامت الشركة بتطبيق مبرراً معايير المحاسبة المصرية الجديدة التالية، بما في ذلك أي تعديلات مرتبطة علي المعايير الأخرى، وفقاً للأحكام الانتقالية إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠:

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

تم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق معيارى المحاسبة أرقام (٤٧)، (٤٩) بأثر رجعى مع الإعراف بالآثر التراكمى للتطبيق الأولى في تاريخ التطبيق الأولى وبناءً علي ذلك لم يتم تعديل أرقام المقارنة.

٢/٢٧- ترجمة العملات الأجنبية:-

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري، يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ اعداد القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر.

٣/٢٧- الأصول الثابتة :-

٢٧-٣-١- الإعراف والقياس الأولي : يتم إثبات الأصول الثابتة بالدفاتر بالتكلفة التاريخية ، وهذه التكلفة التاريخية تشمل علي كافة التكاليف والنققات المرتبطة بإنشاء أو بإقتناء الأصول حتي وصولها إلي المرحلة التي تجعلها قابلة للعمل وللاستخدام في مزاولة النشاط، وتشمل هذه التكاليف تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها تلك الأصول لتصل إلى حالتها التشغيلية، وفي موقعها المحدد للغرض الذي أفتتيت من أجله، كما تشمل تكلفة تسوية الموقع الذي توجد به تلك الأصول، وتكلفة فوائد القروض المرسمة.

هذا وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها اعمار انتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبند مستقل (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

٢٧-٣-٢- التكاليف اللاحقة علي الإقتناء: تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول علي منافع إقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك عندما يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة.

هذا ويتم الإعراف بالتكاليف الأخرى اللاحقة علي الإقتناء بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

(جميع المبالغ بالجنه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

٢٧-٣-٣- إستبعاد الأصول الثابتة: يتم إستبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول علي أي منافع إقتصادية مستقبلية من إستخدامها أو بيعها في المستقبل.

ويتم الإعراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند إستبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي يتم فيها إستبعاد الأصل. ٢٧-٣-٤- العرض في الميزانية : يظهر رصيد الأصول الثابتة في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال، ويتم إستبعاد تكلفة الأصول ومجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال عند بيع الأصول الثابتة أو التخلص منها، ويتم إثبات اية أرباح أو خسائر نتيجة ذلك في قائمة الدخل.

٢٧/٤- الإهلاك :-

٢٧-٤-١- القيمة القابلة للإهلاك:- يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك في ضوء تكلفة الأصل الثابت بعد إستبعاد القيمة التخريدية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

٢٧-٤-٢- طريقة ومعدلات حساب الإهلاك:- يتم حساب الإهلاك ، لتحمله علي قائمة الدخل - بطريقة القسط الثابت لكافة الأصول الثابتة المستخدمة في نشاط الشركة - فيما عدا الأراضي فلا يتم إهلاكها - وذلك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها المحددة في ضوء الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل نوع منها، وهي علي النحو التالي:

٢٧-٤-٣- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول في نهاية كل سنة مالية ، ويمكن تعديلها إذا ما استلزم الأمر ذلك نتيجة حدوث تغيير جوهري في أسلوب الحصول علي المنافع الإقتصادية من تلك الأصول.

٢٧/٥- الإنخفاض في قيمة الأصول :-

٢٧-٥-١- يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمتها ، وفي حالة وجود تلك المؤشرات ، يتم إعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الاستردادية المتوقعة لها.

٢٧-٥-٢- هذا ويتم إثبات خسائر الانخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصول عن القيمة الاستردادية، ويتم إدراج خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل.

٢٧-٥-٣- وفي حالة ارتفاع القيمة الاستردادية لقيمة الأصول يتم رد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، وذلك فقط في حدود عدم زيادة قيمتها الدفترية ، والتي تم تحديدها بعد خصم الإهلاك والاستهلاك، ودون خصم الانخفاض في قيمة الأصول.

٢٧/٦- عقود التأجير:-

يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد يحول الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل.

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

(أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

وفقاً للمعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩)، تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

يعتمد اعتبار عقد التأجير عقد تأجير تمويلي أو عقد تأجير تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد. ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.

(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.

(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولي

يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

(أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب٤٢") ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذاً في الاعتبار العوامل المبينة في الفقرة "ب٣٧" (دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار.

(هـ) إنهاء عقد التأجير.

القياس اللاحق

يجب على المؤجر الاعتراف بدخل التمويل على مدى مدة عقد التأجير، على أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير.

يهدف المؤجر إلى توزيع إيرادات التمويل على مدى مدة عقد التأجير على أساس منتظم ومنطقي.

ويجب على المؤجر تطبيق دفعات الإيجار المتعلقة بالفترة مقابل إجمالي الاستثمار في عقد التأجير لتخفيض كل من أصل المبلغ وإيراد التمويل غير المحقق.

(جميع المبالغ بالجنه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

يجب على المؤجر تطبيق متطلبات الاستبعاد من الدفاتر والاضمحلال في القيمة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على صافي الاستثمار في عقد التأجير. ويجب على المؤجر مراجعة

القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة المستخدمة في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة. وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة فيجب على المؤجر تعديل توزيع الدخل على مدى مدة عقد التأجير والاعتراف الفوري لأي تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

لدى الشركة عقود استئجار طويلة الأجل لبعض السيارات، يتم القياس والعرض لما يتعلق بها من بنود القوائم المالية كما يلي:

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" "ببتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع " بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

(ب) ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

٧/٢٧- الأصول المحتفظ بها بغرض البيع :-

يتم تبويب الأصول غير المتداولة أو المجموعة الجارية التخلّص منها التي تتضمن أصول والتزامات محتفظ بها بغرض البيع، إذا كان مرجحاً بدرجة عالية أن يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال البيع وليس من الاستمرار في استخدامها.

يتم قياس هذه الأصول أو مجموعات الأصول الجارية التخلّص منها بصفه عامه بقيمتها الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أيهما أقل. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال عند التبويب الأولى للأصول المحتفظ بها بغرض البيع أو لغرض التوزيع وكذلك الأرباح أو الخسائر اللاحقة والخاصة بإعادة القياس بالأرباح أو الخسائر.

عند التبويب كأصول محتفظ بها بغرض البيع لا يتم اجراء اهلاك او استهلاك للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.

٨/٢٧- الاستثمارات المالية في شركات شقيقة :-

١/٨/٢٧- يتم إثبات الاستثمارات المالية في شركات شقيقة بالتكلفة، متضمنه تكلفة الإقتناء.

٢/٨/٢٧- وفي تاريخ إعداد القوائم المالية تقوم الشركة بتقييم هذه الاستثمارات، وفي حالة وجود انخفاض غير مؤقت في قيمتها، نتيجة انخفاض أو إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد من الاستثمار عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمتها الدفترية بقيمة هذا الانخفاض أو خسائر الاضمحلال، وتحمله على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، وذلك لكل استثمار على حدة.

٩/٢٧- الاضمحلال :-

١/٩/٢٧- الأصول المالية غير المشتقة :-

الأدوات المالية وأصول العقد :

تعترف الشركة بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرًا لما يلي:
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).
- يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- تعتبر الشركة الأصل المالي متعثرا عندما:
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية.
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- عمر خسائر الائتمان المتوقعه هو الذي ينتج عن جميع الاحداث الافتراضيه المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداه مالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا).
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية بما في ذلك خيارات التمديد التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية وليس فترة اطول حتى ولو كانت الفترة الاطول متفقه مع ممارسات المعيار.
- إن الإحكام والتقديرات التي تستخدمها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمصادر الأساسية الأخرى لحالات عدم التأكد من التقدير هي ذاتها التي تم تطبيقها على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- وتقوم الشركة بمراجعة الأصول المالية المعرضة لخطر الإضمحلال فيما عدا الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، لقياس مدى إضمحلال تلك الأصول وفقاً لمل يلي:

• المرحلة الأولى (١ Stage):

تتضمن (عملاء تأجير تمويلي) التي لم تحدث زيادة جوهريه في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بها، وتتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة في الخسارة المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر التي قد تحدث خلال (١٢) شهر التالية لتاريخ إعداد التقارير المالية.

• المرحلة الثانية (٢ Stage):

تتضمن (عملاء تأجير تمويلي) التي حدث زيادة جوهريه في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعثر بعد نظراً لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر، وتحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر (عملاء تأجير تمويلي)، وهي تمثل الخسارة المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر خلال المدة الزمنية المتبقية من عمر الأداة.

• المرحلة الثالثة (٣ Stage):

تتضمن (عملاء تأجير تمويلي) التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة)، وتحسب الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال المدة الزمنية المتبقية من عمر الأداة.

تعريف التعثر :

تطبق الشركة تعريف موحد للتعثر وهي التي تؤثر في تصنيف الأصول وتحديد احتمالية التعثر لأغراض إدارة المخاطر.

ويعتمد تعريف التعثر على محددات كمية ونوعية، ويعتبر الطرف المقابل متعثراً عندما يوجد جزء جوهري من مبلغ المنح متضمناً أصل المبلغ والفائدة متأخراً لأكثر من ٩٠ يوم.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

لا يحتوي المعيار المصري ٤٧ للأدوات المالية على تعريف محدد لما يمثل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وتعتمد تقدير الشركة لما يمثل حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من بعد تاريخ المنح على معلومات ذات معقولة مدعومة بنظرة مستقبلية متضمنة معلومات كمية ونوعية مع الأخذ في الاعتبار تقدير الإدارة ورويتها لما يمثل زيادة جوهرية.

ويتضمن تقدير ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان قيام الشركة بمقارنة خطر التعثر الحالي عند تاريخ إعداد التقارير المالية بخطر التعثر المقدر عند بداية منح التسهيل، وفي عملية التقدير تأخذ الشركة في الاعتبار كافة المعلومات الكمية والنوعية متضمنة البيانات التاريخية والنظرة المستقبلية، التي تتوافر بدون جهد وتكلفة غير متطلبة والذي يعتمد على قدرة الشركة على توفير البيانات بصورة موضوعية.

٤/٩/٢٧ - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

٣/٩/٢٧ - الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض :

في تاريخ كل تقرير مالي ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى .
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي اخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية.

٤/٩/٢٧ - عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

٥/٩/٢٧ - إعدام الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

- إجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى او مجموعات الأصول.

- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإسترادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٠/٢٧ - عملاء التأجير التمويلي :-

١/١٠/٢٧ - الاعتراف الأولي بعملاء التأجير التمويلي:-

أ- تتطلب الفقرة (٦٦) من المعيار (٤٩) تصنيف كل عقد تأجير عند نشأته، ويتم إعادة النظر في التصنيف فقط إذا كان هناك تعديل في عقد التأجير. مع مراعاة أن التغييرات في التقديرات الخاصة بالعمر الإقتصادي أو القيمة المتبقية للأصل محل العقد، أو التغييرات في الظروف كحالة تعثر المستأجر في السداد، لا تنشئ تصنيفاً جديداً لعقد التأجير.

ب- يجب علي المؤجر الاعتراف الأولي بالعملاء في تاريخ بداية عقد التأجير بالقيمة العادلة للعملاء، والتي تتمثل في المبالغ المستحقة التحصيل منهم بموجب عقد التأجير التمويلي للأصول المحتفظ بها بموجب عقد التأجير التمويلي، وذلك بما يعادل صافي القيمة الاستثمارية للأصول المحتفظ بها بموجب عقد التأجير التمويلي (معيار (٤٩)- (فقرة (٦٧)).

ج- في تاريخ بداية عقد الإيجار تشمل دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير، كل من الآتي:

- الدفعات الإيجارية الثابتة في جوهرها ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع علي النحو المبين في الفقرة (١٧٠) والفقرة (ب٤٢) من المعيار رقم (٤٩).

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

- الدفعات الإيجارية المتغيرة، والتي تعتمد علي مؤشر أو معدل، ويتم قياسها باستخدام هذا المؤشر أو المعدل، كما في تاريخ بداية عقد التأجير (الفقرة (ب ٧٠)).
- ومثال ذلك الدفعات المربوطة بمعدل فائدة إرشادي (مثل سعر الليبور) أو الدفعات المربوطة بمؤشر مثل سعر المستهلك، أو الدفعات التي تعكس التغيرات في معدلات التأجير السوقية (فقرة (٢٨)).
- اي ضمانات للقيمة المتبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو من طرف ذي علاقة بالمستأجر أو من طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر، وله القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان (ملحق (أ) - مفهوم مصطلح دفعات الإيجار).
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدا بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار، وهذا السعر يتم تقييمه اخذاً في الاعتبار العوامل المبينه في الفقرة (ب- ٣٧).
- دفعات غرامات لإنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار انهاء عقد التأجير.
- د - يتم في تاريخ بداية عقد التأجير الاعتراف لكل عقد تأجير من عقود التأجير التمويلية طبقاً للفقرة (٧١) من المعيار (٤٩) بما يلي :-
- الإيراد باعتباره القيمة العادلة للأصل محل العقد، أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستحقة للمؤجر مخصومة باستخدام معدل الفائدة السوقي، أيهما أقل.
- تكلفة البيع باعتبارها التكلفة، أو المبلغ الدفئري إذا كان مختلفاً، للأصل محل العقد ناقصا القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة.
- ربح أو خسارة البيع (باعتبارها الفرق بين الإيراد وتكلفة البيع) .

٢٧/١٠/٢٢ - القياس اللاحق :-

- أ- يجب على المؤجر تقييم تصنيف كافة المستأجرين والأصول المؤجرة بصفة دورية.
- ب- يجب علي المؤجر الاعتراف بدخل التمويل علي مدي مدة عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لأصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير (فقرة (٧٥)).
- ج- ويهدف المؤجر إلي توزيع إيرادات التمويل علي مدي مدة عقد الإيجار، علي أساس منتظم ومنطقي، ويجب علي المؤجر تطبيق دفعات الإيجار المتعلقة بالفترة مقابل إجمالي الاستثمار في عقد التأجير لتخفيض كل من أصل المبلغ وإيراد التمويل غير المحقق (فقرة ٧٦).

٢٧/١٠/٢٣ - عرض عملاء التأجير التمويلي:-

يتم عرض رصيد عملاء التأجير التمويلي في قائمة المركز المالي، باعتبارها مبالغ مستحقة التحصيل منهم نتيجة منحهم حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير مخصوماً منها كل من (الإضمحلال في قيمة عملاء التأجير التمويلي- المخصص العام)، وذلك بعد التأكد من توافر ضمان أساسي للحصول علي القيمة الإيجارية من المستأجر.

١١/٢٧ - الأصول المتداولة :-

١/١١/٢٧ - يتم تبويب الأصل علي أنه أصل متداول عندما تتوافر فيه أحد الشروط التالية :

- ١- عندما يكون من المتوقع أن تتحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الإستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
- ٢- عندما يحتفظ به أساساً لغرض الإتجار.
- ٣- يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
- ٤- إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها، ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد إلزام لمدة اثني عشر شهراً علي الأقل بعد تاريخ الميزانية.

٢/١١/٢٧ - وعلى المنشأة تبويب كافة الأصول الأخرى بخلاف ما ذكر بهاليه كأصول غير متداولة.

١٢/٢٧ - العملاء والمدينون وأوراق القبض والحسابات والأرصدة المدينة الأخرى :-

يتم تسجيل المدينين وأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصوماً منها أية خسائر اضمحلال ، ويتم تبويبها ضمن الأصول المتداولة، وذلك في ضوء ما قرره الفقرتان رقمي (٦١) و (٦٦ - ج) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل في شأن عرض القوائم المالية، وتبويب المبالغ المتوقعة تحصيلها بعد أكثر من عام ضمن الأصول غير المتداولة أي طويلة الأجل.

١٣/٢٧ - النقدية وما في حكمها :-

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تشمل النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وأذون الخزنة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

١٤/٢٧ - قائمة التدفقات النقدية :-

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

١٥/٢٧ - الإلتزامات المتداولة :-

يتم تبويب الإلتزام علي أنه إلتزام متداول في أي من الحالات التالية :

- ١- أن يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
- ٢- أن يكون بغرض المتاجرة.
- ٣- أن يكون الإلتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

١٦/٢٧ - الإقتراض والمرايحات :-

١/١٦/٢٧ - يتم الإعتراف مبدئياً بالإقتراض بالقيم التي تم استلامها، ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة، وتلك التي تستحق بعد مدة تزيد عن عام، فيتم إدراجها ضمن الإلتزامات طويلة الأجل أي غير المتداولة، كذلك فإنه إن كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ الميزانية، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.

٢/١٦/٢٧ - ويتم قياس القروض والإقتراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال، وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الإلتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، ويتم حساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الحصول علي الإقتراض والاعتاب أو التكاليف التي تكون جزءاً من معدل الفائدة الفعال، ويدرج الاستهلاك بمعدل الفائدة الفعال ضمن تكاليف التمويل في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

١٧/٢٧- المخصصات :-

١/١٧/٢٧- يتم الاعتراف بالمخصصات واثبات تكوينها في حالة وجود التزام حتمى أو قانوني قائم أو إلتزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، ويكون من المتوقع معه أن يترتب عليه تدفق لمنافع أو موارد اقتصادية يتم استخدامها لسداد وتسوية ذلك الإلتزام ، وعلى أن يكون من الممكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالى للقيمة الزمنية للنقود فى السوق والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً.

٢/١٧/٢٧- هذا ويتم إعادة مراجعة ودراسة موقف رصيد المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية، ويتم تعديلها إذا ما لزم الأمر لإظهار أفضل تقدير حالي.

٣/١٧/٢٧- يتم تكوين مخصص عام بنسبة ١% على صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة (والتي تمثل صافي القيمة الحالية لعقود التأجير التمويلي القائمة بالإضافة إلى الدفعات المقدمة لشراء أصول ثابتة مؤجرة) في تاريخ القوائم المالية بعد خصم صافي القيمة الاستثمارية للأصول المؤجرة بدون مخاطر مع عدم احتساب مخصص لعمليات تمويل البنوك نظراً لأن مخاطرها منعدمة.

وبناء على محضر مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ فقد تقرر تخفيض المخصص العام من نسبة ٢% لتصبح ١% على صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة، وهذا يتفق مع سياسة المخصصات طبقاً لمتطلبات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المشار إليه أدناه.

- بموجب تعليمات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٩١) لسنة ٢٠١٨ الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ عدلت سياسة المخصصات لشركات التأجير التمويلي، وقد إلتزمت الشركة علي الفور بتطبيق تعليمات الهيئة في شأن سياسة المخصصات المطبقة وذلك علي النحو التالي :

• يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك فى تحصيلها وفقاً لمعدلات التأخير فى التحصيل مقسمة لأربعة مستويات وفقاً لمدى درجة الانتظام فى السداد لكل حالة على حدة.

• حيث يتم تكوين مخصص للعملاء المتعثرين من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة بالنسب الآتية:

١٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ٩٠ إلى ١٨٠ يوم	-
٢٥%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ١٨١ إلى ٢٧٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص
٥٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ٢٧٦ إلى ٣٦٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص
١٠٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد أكثر من ٣٦٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص

- الأرصدة المغطاة بنسبة من قيمة الأصول:

- الأصول العقارية : ٨٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
- السيارات والمركبات : ٧٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
- الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج : ٥٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
- الأصول غير الملموسة : (٠%) لا يعتد بها لتغطية رصيد العميل.

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

- ويتم حساب الرصيد غير المغطى من الأصل على أساس الرصيد الدفترى القائم من قيمة التمويل مطروحا منه نسبة من قيمة الأصل المؤجر المملوك للشركة والمسجل بسجل عقود التأجير التمويلي لدى الهيئة ويتم استخدام النسب الواردة أعلاه من قيمة الأصل المؤجر لإستخدامه في حساب الرصيد غير المغطى من قيمة التمويل.

١٨/٢٧- الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى:-

يتم إثبات الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات المستحقة بالقيم التي سيتم سدادها في تواريخ إستحقاقها فى المستقبل، وذلك مقابل الأصول والخدمات التي تم استلامها والحصول عليها من هؤلاء الموردين والدائنين.

١٩/٢٧- الإحتياطي القانونى :-

وفقاً للنظام الأساسى للشركة يتم احتجاز ٥% من صافى الربح السنوى لتغذية الإحتياطي القانونى ، ويتم إيقاف احتجاز الإحتياطي القانونى عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠% من رأس المال المصدر، ومتى نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع، هذا ويمكن أن يستعمل هذا الإحتياطي القانونى بناء علي قرار من الجمعية العامة فى هذا الشأن، وذلك فى ضوء إقتراح من مجلس إدارة الشركة.

٢٠/٢٧- تحقق الإيراد :-

١/٢٠/٢٧- الاعتراف بتحقيق الإيراد : يتحقق الإيراد عندما يكون هناك توقع كاف بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة، وأنه يمكن قياس هذه المنافع بطريقة يعتمد عليها.

٢/٢٠/٢٧- إيرادات عقود التأجير التمويلي :

- يجب علي المؤجر الاعتراف بدخل التمويل علي مدي عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس عائد دوري ثابت لصافي إستثمار المؤجر في عقد التأجير.

- وفيما يخص صافي الإستثمار في عقد التأجير يجب علي المؤجر مراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة والمستخدمه في حساب إجمالي الإستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة، وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة، فيجب علي المؤجر تعديل توزيع الدخل علي مدي مدة عقد التأجير والإعتراف الفوري بأى تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

٣/٢٠/٢٧- إيراد التوزيعات : يتم الاعتراف بقيمتها في قائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الإقتناء، وهو تاريخ اعلان الجمعيات العامة للشركة المستثمر فيها عن اجراء تلك التوزيعات على حملة الاسهم الخاصة بها.

٤/٢٠/٢٧- إيراد الفوائد : يتم الاعتراف بإيراد الفوائد بقائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبالتالي يتم توزيع ايراد الفوائد على مدار عمر الأصل، وذلك باستخدام معدل الفائدة الفعلى الذى يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة، وعند حساب معدل الفائدة الفعلى تقوم الشركة بالأخذ فى الاعتبار جميع الشروط التعاقدية.

٥/٢٠/٢٧- فوائد الودائع المصرفية : يتم الاعتراف بقيمتها على أساس نسبة زمنية أخذا فى الاعتبار معدل الفائدة على الودائع.

٦/٢٠/٢٧- إيرادات التأجير الأخرى : يتم الاعتراف بإيرادات التأجير الأخرى في ضوء قيمة ما يقوم المستأجر بسداده مباشرة بعد توقيع العقد مقابل خدمات مؤداه وفقا لما ينص عليه عقد التأجير التمويلي.

٢١/٢٧- المصروفات :-

يتم الاعتراف بكافة تكاليف ومصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الاستحقاق ، ويتم تحميلها علي قائمة الدخل في الفترات المالية التي تحققت خلالها تلك المصروفات.

٢٢/٢٧- نظام معاشات العاملين :-

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها. وطبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة علي قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة علي قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

٢٣/٢٧- مكافأة ترك الخدمة :-

١/٢٤/٢٧- وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١) الصادر في مارس ٢٠٠٩ يتم تكوين مخصص لمكافآت ترك الخدمة بواقع شهرين ونصف لكل سنة خدمة علي أساس آخر مرتب أساسي في ٣١ يناير من كل عام (بعد العلاوات الدورية) للعاملين بالشركة الذين أمضوا في العمل فترة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية كاملة بالشركة وتركوا الخدمة برغبتهم أو لبلغهم سن المعاش ودون أن يتم فصلهم من الشركة لأي سبب من أسباب الفصل التي ينص عليها قانون العمل. ٢/٢٤/٢٦- كما انه قد وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٦) والمنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩ علي مقترح لجنة الإدارة العليا بتعديل البند الخاص بمبلغ المكافأة ليصبح ٣ شهور بدلا من شهرين ونصف لكل سنة خدمة، وذلك علي آخر مرتب أساسي من ١٢/٣١ من كل عام بالشروط الموضحة أدناه:-

- ١- أن يكون عدد سنوات خدمتهم بالشركة ١٠ سنوات علي الأقل.
- ٢- يتمتع بهذه الميزة فقط جميع العاملين الذين بلغوا سن المعاش وهم يعملون بالشركة، ولا يتمتع بها من ترك العمل قبل بلوغ سن المعاش، وإنما تطبق عليهم الشروط السابق الموافقة عليها.
- ٣- من يتوفي من العاملين بالشركة ويكون عدد سنوات خدمته ٥ سنوات علي الأقل.

٢٤/٢٧- الضرائب :-

١/٢٤/٢٧- **ضريبة الدخل :** يتم حساب ضريبة الدخل علي الأرباح المحققة والخاضعة للضريبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية والمعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة بقائمة الدخل وضمن الدائنون والأصدة الدائنة الأخرى بقائمة المركز المالي.

٢/٢٤/٢٧- **الضريبة المؤجلة :** تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب إختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها.

٢٥/٢٧- التوزيعات النقدية :-

يتم إثبات التوزيعات التي تقررها الجمعية العامة للشركة كإلتزامات نحو المساهمين، ضمن دائنو التوزيعات في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عن تلك التوزيعات.

٢٦/٢٧- توزيع نسبة من ارباح بيع الاصول وشروطه :-

تجنب الشركة نسبة من الأرباح الرأسمالية كل عام بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العمومية بما يتوافق مع نص المادة ١٩٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على:

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر بخلاف ذلك)

"يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح، مجلس الإدارة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه، بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة."

٢٧/٢٧- نصيب السهم الأساسي من الأرباح (الخسائر) :-

يتم حساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح (الخسائر) بقسمة صافي أرباح (خسائر) الفترة / العام كما تظهر في قائمة الدخل عن الفترة / السنة المالية - وذلك بعد خصم حصص العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في الأرباح السنوية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) فقرة (١٢)، أخذاً في الاعتبار أن تلك المبالغ المخصصة لازالت تحت اعتماد الجمعية العامة لمساهمي الشركة - علي المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة أو السنة المالية.

٢٨/٢٧- المقاصة بين الأدوات المالية:-

يتم عمل مقاصة بين (أصل مالي والتزام مالي) وعرض صافي المقاصة في الميزانية فقط عندما تمتلك الشركة في تاريخ الميزانية الحق القانوني القابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإيضاً أن يكون لدى الشركة النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

٢٩/٢٧- الأدوات المالية :-

السياسات المطبقة بدءاً من يناير ٢٠٢١

١/٢٩/٢٧- الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرةً إلى حيازتها أو إصدارها ليند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٢٩/٢٧- التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

-في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛
-في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.

- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبيوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للشركة، أن تخصص -بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

٢٧/٢٩-٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛

- كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و

- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٢٩/٢٧ - الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال ، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها خصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

٥/٢٩/٢٧ - الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة
بالقيمة العادلة من خلال
الأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة
المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال.

إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيمة بالقيمة
العادلة من خلال الدخل
الشامل الآخر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية
بالقيمة العادلة من خلال
الدخل الشامل الآخر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.

توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٦/٢٩/٢٧ - الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٧/٢٩/٢٧ - الإستهبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستهبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها .

تقوم الشركة أيضًا بإستهبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافًا جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٨/٢٩/٢٧ - مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :

يكون للشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٩/٢٩/٢٧ - الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلاً مالياً وفي حالة توافر شروط محدده.

المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تحدد الشركة مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الاختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والالتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية.

عند بدء علاقات التحوط المعينة، توثق الشركة هدف إدارة المخاطر وإستراتيجية تنفيذ التغطية. توثق الشركة أيضًا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تحديد مشتق كإداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

تحدد الشركة فقط التغير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الآجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الآجل لعقود الصرف الآجلة (النقاط الآجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.

عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاة لاحقاً الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.

لكل المعاملات المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية إلى الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح والخسارة.

إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهى أجل أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي. عندما يتم إيقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولي أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة.

إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة.

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية.

يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.